

المصارف السعودية تتكيف مع رؤية 2030

دخلت البنوك السعودية منذ مطلع العام 2018 حقبة جديدة بدأت بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IFRS 9 الذي يفرض أساليب محاسبية أكثر تشدداً، بالتزامن مع تأثر القطاع بموجة الإصلاح الاقتصادي، والتي بدأت في العام 2016 وتضمنت ترشيد الإنفاق والبدء في تطبيق برامج التوازن المالي لتنويع إيرادات الدولة ولا سيما عبر زيادة الإيرادات غير النفطية في الموازنة من خلال رفع الدعم عن مواد الطاقة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة وإعادة النظر في الكثير من الرسوم، وقد انعكست هذه الإجراءات على مستوى الطلب خصوصاً في قطاعي التجزئة والإنشاءات وبالتالي ارتفاع مخاطر التمويل، وعلى الرغم من ذلك، فإن

دخلت البنوك السعودية منذ مطلع العام 2018 حقبة جديدة بدأت بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي IFRS 9 الذي يفرض أساليب محاسبية أكثر تشدداً، بالتزامن مع تأثر القطاع بموجة الإصلاح الاقتصادي، والتي بدأت في العام 2016 وتضمنت ترشيد الإنفاق والبدء في تطبيق برامج التوازن المالي لتنويع إيرادات الدولة ولا سيما عبر زيادة الإيرادات غير النفطية في الموازنة من خلال رفع الدعم عن مواد الطاقة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة وإعادة النظر في الكثير من الرسوم، وقد انعكست هذه الإجراءات على مستوى الطلب خصوصاً في قطاعي التجزئة والإنشاءات وبالتالي ارتفاع مخاطر التمويل، وعلى الرغم من ذلك، فإن

القروض

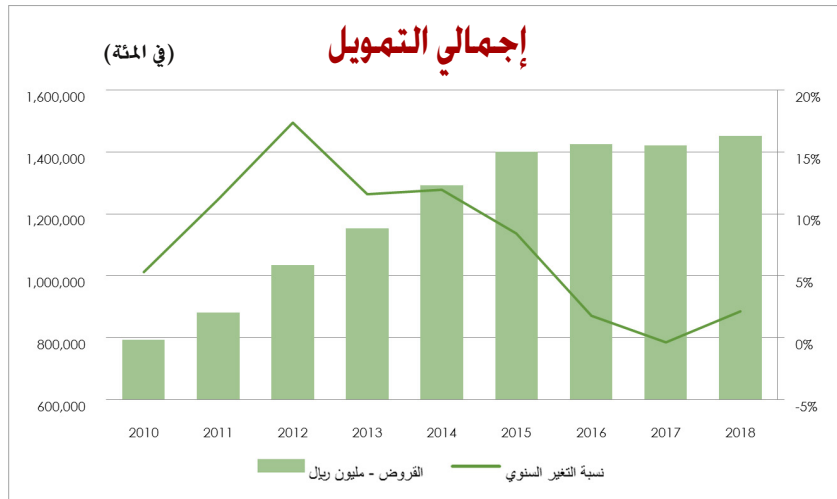
نمت محفظة القروض والتمويل للمصارف المدرجة بنسبة 2.8 في المئة لتصل الى 1451 مليار ريال سعودي العام 2018، وهي النسبة الأعلى منذ ثلاثة أعوام، مدعومة بنمو التسليف لقطاعات البناء والنقل والاتصالات، مقابل استمرار إنكماش قطاعي التعدين والتجارة. وقد استحوذ قطاع الافراد على نسبة 34 في المئة من مجمل القروض المقدمة من المصارف في حين شكلت أكبر ثلاثة قطاعات ما يقارب 63 في المئة من اجمالي القروض. هذه الدرجة من التركيز

لتبلغ 50 مليار ريال مع نهاية 2018. إنعكس النمو المتواضع في النشاط الاقتصادي بتباطؤ واضح في نسب نمو الودائع والقروض، وتراجع متوسط النمو السنوي للقروض إلى 1.2 في المئة فقط خلال السنوات الثلاث المنصرمة في حين كان هذا المعدل يتعدى نسبة 11 في المئة في المتوسط ما بين العامين 2010 و 2015، وتزامن التباطؤ مع ارتفاع نسبة القروض غير العاملة لتبلغ 1.9 في المئة من اجمالي القروض في العام 2018، بعد ان كانت في 1.1 في المئة في العام 2015.

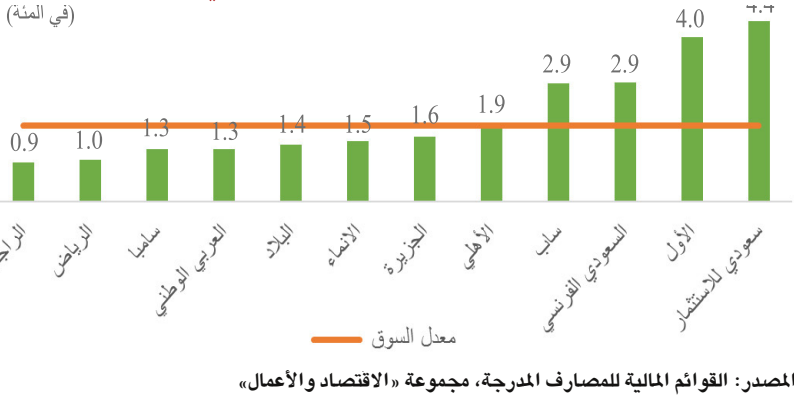
سيكون للعام 2018 موقع خاص في التاريخ الحديث للمصارف السعودية، إذ أنه العام الذي دخلت هذه فيه العالم الجديد لنظام IFRS 9 المحاسبي الدولي وبدأت التكيف مع متطلباته، فاتحة هذا التأقلم كانت عبر تكوين مخصصات بقيمة 15 مليار ريال تبعها قبل انقضاء العام مخصصات إضافية زادت على 11 مليار ريال في إطار التسوية مع هيئة الزكاة والدخل، والتي تضمنت رفع نسبة الزكاة إلى 10 في المئة من أرباح المصارف بعد خصم عوائد السندات الحكومية، في حين كانت هذه النسبة لا تتعدى 2.5 في المئة سابقاً.

كذلك دخلت الإندماجات كعامل تغيير أساسي في خريطة السوق مع التوصل إلى إتفاق دمج نهائي بين بنكي «ساب» و«الأول» والإعلان عن دخول البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض في مباحثات لدراسة إمكانية الدمج بينهما.

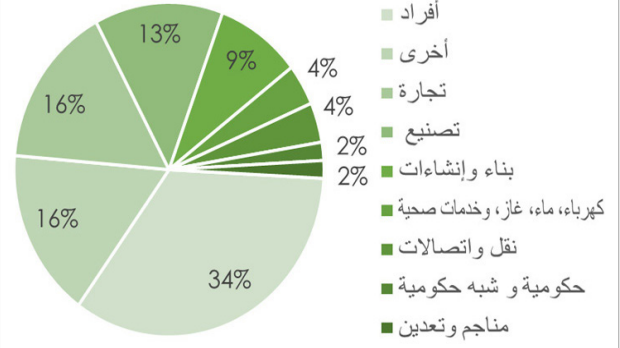
كما شهد العام المنصرم إعلان شركات غير مالية عن نيتها التوسع بالخدمات المصرفية غير النقدية كما فعلت شركة الاتصالات السعودية، وهو تطور يفتح الباب أمام المزيد من التغيرات الهيكلية للقطاع في المدى المنظور. في المقابل، كانت لارتفاع الفوائد مساهمة أساسية في رفع أرباح المصارف المدرجة بنسبة 11 في المئة



نسبة التمويل غير العامل من إجمالي التمويل



محفظة القروض حسب القطاع



ريال للقطاع، ما يمنح نسبة تغطية عالية توازي 158 في المئة من مجموع القروض غير العاملة. وعلى الرغم من أن هذه النسبة تعتبر مريحة للمصارف، إلا أن البنوك لن تتردد في مواصلة تكوين مخصصات إضافية في الفترة المقبلة من أجل الإبقاء على تغطية مناسبة تحسباً لأي ازدياد مفاجئ للقروض غير العاملة.

إستحوذ قطاع البناء والإنشاءات على أكبر نسبة من المخصصات بالتوازي مع زيادة تعثر شركات هذا القطاع، وكان الالاف ت زيادة مخصصات قطاع التجارة لتبلغ 19 في المئة من المجموع، في حين أن هذا القطاع يمثل نسبة 16 في المئة من القروض، ما يدل على الصعوبة التي تواجه هذا القطاع في هذه المرحلة والمرتبطة بضعف القدرة الشرائية وزيادة المستحقات وارتفاع التكاليف التشغيلية.

عمليات الاندماج تعيد رسم الأحجام والمواقع في السوق

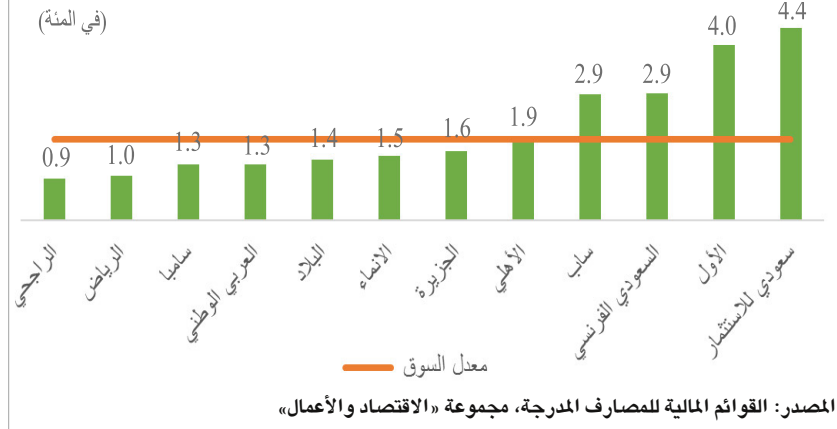
ونظراً الى سياسات المخاطر المتحفظة التي اتبعت في الأعوام السابقة، تمكنت المصارف من خفض مخصصات الائتمان المجنبية على قوائم الدخل بنسبة 16 في المئة لتصل الى 8.5 مليارات ريال مع نهاية العام 2018، ما كان له أثر إيجابي على النتائج المالية. وتصدر مصرف الراجحي بنسبة سوقية بلغت 18 في المئة من إجمالي مخصصات الائتمان المجنبية، يليه بنك الأهلي بنسبة 15 في المئة. وفي المحمل، فقد بلغ حجم المخصصات المتراكمة 42.5 مليار

تزيد من مخاطر الائتمان ما يحتم على البنوك زيادة تنوع محفظتها.

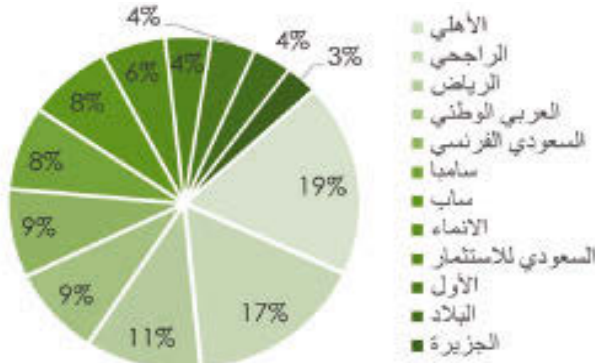
وللمصارف فرص عديدة في هذا المجال يجب استغلالها خاصة في ما يتعلق بزيادة التمويل الممنوح للمؤسسات الناشئة وللقطاع العقاري بالإضافة إلى تمويل القطاعات الحديثة كالترفيه والرياضة. ومن أهم اهداف برنامج تطوير القطاع المالي الذي وضعت المملكة لدعم الاقتصاد الوطني زيادة تمويل البنوك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تنوع الخدمات والمنتجات المعروضة. ففي حين بلغت حصة تمويل هذه المنشآت من إجمالي القروض 2 في المئة العام 2017 يلتزم البرنامج رفعها الى 5 في المئة في حلول العام 2020 كذلك يهدف البرنامج إلى زيادة حصة الرهون العقارية في التمويل المصرفي إلى 16 في المئة مقارنة بنحو 7 في المئة في العام 2016 وهو ما يعتبر من أبرز محركات النمو للقطاع على المدى المتوسط.

في الجهة المقابلة، نمت القروض غير العاملة للمصارف المدرجة بنسبة 32 في المئة لتصل الى ما يقارب 27 مليار ريال سعودي مع نهاية العام 2018، بسبب زيادة التعثر في قطاعات التجارة والبناء والقروض الشخصية للأفراد والتي شكّلت 67 في المئة من مجموع القروض غير العاملة، وبالتالي، إرتفع متوسط التمويل غير العامل للعام الرابع على التوالي ليبلغ 1.9 في المئة من إجمالي التمويل بعد أن كان 1.1 في المئة في العام 2015. أما بالنسبة إلى المصارف، فقد تمكن مصرف الراجحي من تحقيق أفضل معدل في السوق عند 0.9 في المئة، تلاه بنكا الرياض وساميا.

نسبة التغطية حسب البنوك

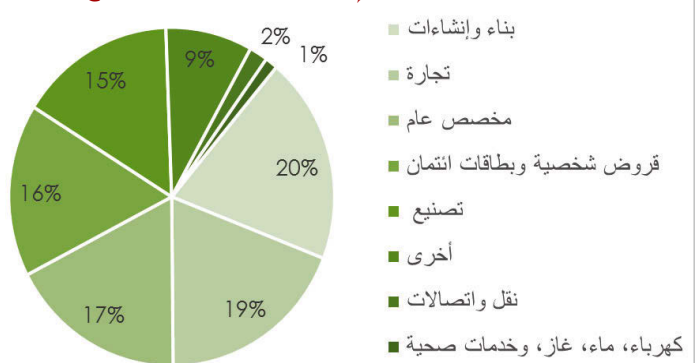


الحصة السوقية للقروض 2018



المصدر: القوائم المالية للمصارف المدرجة، مجموعة «الاقتصاد والأعمال»

مخصص خسائر الإئتمان حسب القطاع



المصدر: القوائم المالية للمصارف المدرجة، مجموعة «الاقتصاد والأعمال»

قورنت بالبلدان المتقدمة حيث تتجاوز هذه النسبة 90 في المئة، كذلك، لا يتعدى معدل ادخار الأسر السعودية 3 في المئة وهو أقل بكثير من المعدل العالمي البالغ 10 في المئة، ويمكن للمصارف أن تستفيد من توجه الحكومة والذي يسعى إلى زيادة نسبة تملك الحسابات المصرفية بين البالغين إلى 80 في المئة العام 2020 وتطوير منتجات ادخارية مخصصة ومدعومة من الحكومة لتحفيز الادخار الطويل الأجل، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على خطورة أعمال المصارف. ومن أهم مؤشرات السلامة للبنوك وجود تطابق بين مدة الأصول والإلتزامات (Asset Liabilities Mismatch)، فعادة ما تكون مدة القروض لسنوات عديدة في حين تكون مدة الودائع لأسابيع قليلة وبالتالي، كلما تمكّن المصرف من زيادة أجل الودائع كلما انخفضت هذه الخطورة.

بنك الرياض أعلى نسبة نمو للودائع بلغت 10 في المئة في حين انكسرت ودائع البنك الأول بنسبة 18 في المئة، هذا واستحوذت ثلاثة بنوك وهي الأهلي والراجحي وسامبا على 45 في المئة من حجم الودائع. والجدير بالذكر أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حساباً مصرفياً في المملكة يبلغ قرابة 75 في المئة وهي نسبة متدنية إذا ما

الحصص السوقية

تمكّن البنك الأهلي التجاري من الحفاظ على أكبر حصة سوقية قاربت 19 في المئة من القروض المجمعة للمصارف المدرجة، إلا أن مصرف البلاد حقق أعلى نسبة نمو لحفظة التمويل بلغت 16 في المئة. في المقابل، سجلت خمسة مصارف إنكماشاً في حفظة التمويل على رأسها بنكا الأول (9- في المئة) وساب (6- في المئة) الجاري دمجهما.

الودائع

نمت الودائع المصرفية بنسبة 2.2 في المئة عن العام المنصرم لتبلغ 1700 مليار ريال نتيجة ارتفاع الودائع تحت الطلب والودائع لأجل والادخار. وواكب ارتفاع الودائع لأجل والادخار ارتفاع متوسط فائدة الثلاثة أشهر (السايبور) من 1.81 في المئة العام 2017 إلى 2.45 في المئة العام 2018. وقد حقق

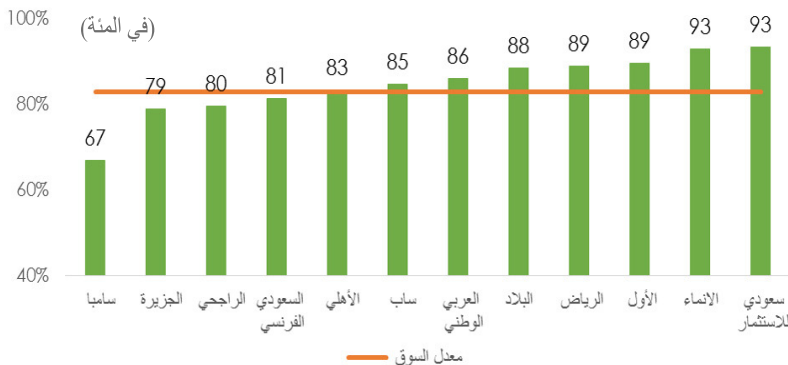
تمويل الإسكان والمؤسسات

المتوسطة والصغيرة

والقطاعات الجديدة

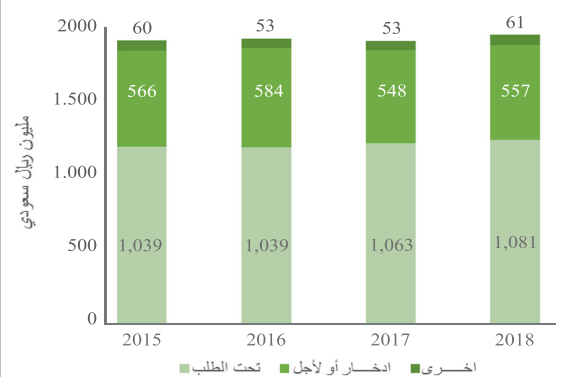
أبرز مجالات النمو المقبلة للمصارف

معدل القروض إلى الودائع حسب المصرف



المصدر: القوائم المالية للمصارف المدرجة، مجموعة «الاقتصاد والأعمال»

ودائع العملاء



المصدر: القوائم المالية للمصارف المدرجة، مجموعة «الاقتصاد والأعمال»

التوزيعات النقدية

ارتفع إجمالي التوزيعات النقدية للبنوك بنسبة 24 في المئة ليلعب 28.1 مليار ريال في العام 2018، وقد شكلت التوزيعات النقدية للمصارف 41 في المئة من إجمالي التوزيعات النقدية في المملكة البالغ ما يعادل 68 مليار ريال سعودي، هذا ويتمتع البنك العربي الوطني بأعلى عائد نقدي في القطاع المصري قدره 6.1 في المئة وهو أفضل بكثير من متوسط العائد في السوق والبالغ 3.8 في المئة ولم يعن كل من بنك الأول والبلاد والسعودي للإستثمار عن أية توزيعات نقدية لعام 2018.

الإنضمام إلى المؤشرات العالمية

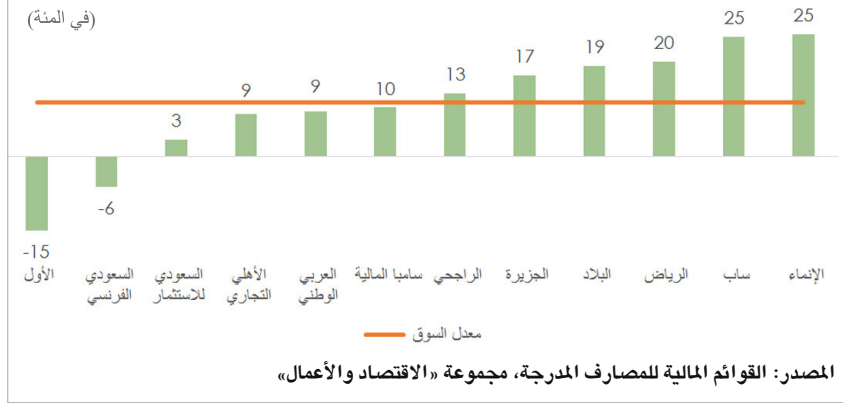
تبلغ القيمة السوقية للقطاع المصرفي السعودي 744 مليار ريال وهو يمثل 35 في المئة من وزن السوق المالية، ومع إنضمام السوق السعودية إلى مؤشرات الأسواق الناشئة، قد نشهد زيادة الطلب من المستثمرين الأجانب ما قد يثر على أسعار الأسهم.

ملكية الأجانب في المصارف السعودية

البنك	الحد الأقصى المسموح به (في المئة)	ملكية الأجانب الحالية (في المئة)
الأول	49.00	42.96
العربي الوطني	49.00	41.04
ساب	49.00	40.89
السعودي الفرنسي*	49.00	16.42
الجزيرة	49.00	7.19
سامبا	49.00	5.26
الراجحي	49.00	4.76
الإنماء	49.00	3.37
سعودي للإستثمار	49.00	2.71
الأهلي	49.00	2.38
الرياض	49.00	1.81
البلاد	49.00	1.61

*من المفترض أن تتراجع ملكية الأجانب إلى 14.52 في المئة بعد إتمام عملية إستحواذ العليان على 1.9 في المئة من حصة كريدي أغريكول الفرنسية
المصدر: تداول

نسبة التغير في صافي الدخل



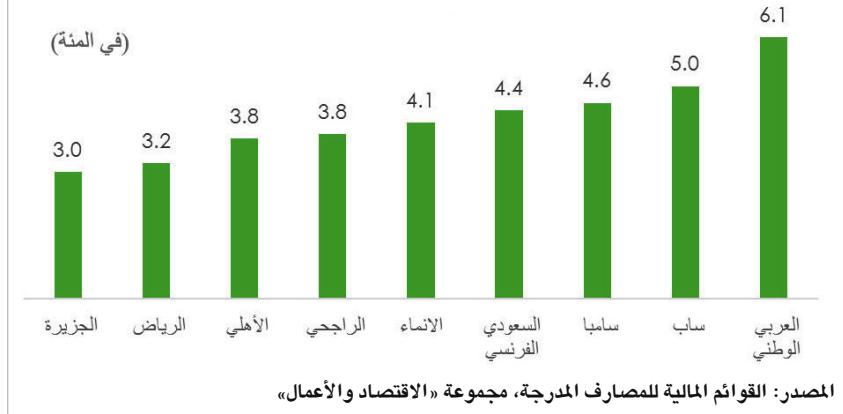
سجلت أرباح المصارف المدرجة نمواً بنسبة 11 في المئة لتصل إلى 50 مليار ريال في العام 2018، مستفيدة من نمو إجمالي دخل الفوائد بنسبة 9 في المئة ليصل إلى 86 مليار ريال بفضل ارتفاع الفوائد عالمياً ومحلياً، في حين نمت القروض بنسبة أقل بلغت 2 في المئة فقط، كما كان لتراجع إجمالي المخصصات بنسبة 13 في المئة إلى تسعة مليارات ريال أثره الإيجابي على نتائج القطاع، وفي حين ارتفعت أرباح معظم المصارف، سجل بنك اثنا انخفاصاً بالأرباح وهما الأول (15 في المئة) والسعودي الفرنسي (6 في المئة). في المجمل، فإن القطاع يتداول على مكرر ربحية قدره 15.1 ضعف وهو أقل بنحو 23 في المئة من مكرر ربحية السوق السعودية على الرغم من أن أرباح القطاع نمت بنسبة 11 في المئة وهي أعلى بكثير من نسبة نمو أرباح السوق والبالغة 2 في المئة.

إستقرَّ معدّل القروض إلى الودائع عند 82.9 في المئة مع نهاية العام 2018 والذي يعدّ مريحاً للمصارف، ويسمح لها بمنح المزيد من الإقراض، حيث لديها القدرة على تسليف ما يفوق 120 مليار ريال سعودي قبل أن تصل إلى الحد الأقصى المحدد من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي والبالغ 90 في المئة. وقد سجلت مجموعة سامبا أدنى معدل بلغ 67 في المئة مما يدل على سياسة إئتمانية محافظة تتمثل في ارتفاع نسبة تغطية المخصصات للقروض غير العاملة وتدني نسبة القروض من الودائع هذه الوقائع تخفف نسبة الخطورة على المصرف في حين تمكنه من زيادة تمويل قطاعات جديدة كالرهن العقاري أو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الربحية

متأثرة بالعوامل السابق ذكرها،

العائد النقدي حسب المصرف



تحديات وفرص

مدعومة من الحكومة وزيادة نسبة تملك الحسابات المصرفية بين البالغين إلى 80 في المئة في حلول العام 2020 من 74 في المئة في العام 2016 من خلال رفع الثقافة المالية للراشدين.

كذلك، يهدف البرنامج إلى زيادة حصة الرهون العقارية في التمويل المصرفي إلى 16 في المئة مقارنة بنحو 7 في المئة في 2016 وهو ما يعتبر من أبرز محركات النمو للقطاع على المدى المتوسط. وتسعى وزارة الإسكان إلى رفع نسبة تملك السعوديين للمساكن إلى 60 في المئة في حلول العام 2020 مقارنة بنحو 50 في المئة في 2016. وفي هذا الإطار، وصلت قيمة القروض السكنية الممنوحة للأفراد في 2018، حسب مؤسسة النقد العربي السعودي، إلى نحو 133 مليار ريال سعودي بعد أن كانت نحو 94 ملياراً في العام 2014 مسجلة ارتفاعاً بمعدل تراكمي سنوي قدره 9 في المئة.

وهناك فرص كبيرة أيضاً تنتظر البنوك لزيادة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويهدف زيادة التمويلات المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تتجه الحكومة السعودية إلى فتح الباب أمام الشركات المالية غير المصرفية لدخول هذا المجال، كما يمكن للمصارف أن تقوم بتأسيس شركات متخصصة لتقديم التمويل المتناهي الصغر (Microfinance)، بهدف مد نطاق الخدمات المالية إلى الفئات التي لا يمكنها الحصول على هذه الخدمات من القطاع المصرفي، ويمثل هذا النوع من التمويل فرصة للمصارف لخلق أسواق جديدة عبر بناء شبكة من العملاء ولعب دور فعال في رؤية المملكة 2030 حيث تسعى المملكة إلى زيادة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى 5 في المئة العام 2020 من 2 في المئة في العام 2017.

كذلك يمكن للمصارف أن تستفيد من الفرص الجديدة المرتبطة بإطلاق برنامج الخصخصة ويزور قطاعات جديدة مثل السياحة والترفيه والثقافة والرياضة والتي تتضمن إطلاق مشاريع ومدن جديدة مثل نيوم ومشروع البحر الأحمر ومدينة القدية.

وبصورة عامة، فإن المصارف السعودية ستخسر حصة سوقية أمام الشركات غير المصرفية، إذا لم تسارع إلى تبني سياسات توسعية غير تقليدية من شأنها أن تساعد على زيادة حجم أعمالها ومواجهة التحدي المتزايد للمؤسسات غير المالية في النشاط الإقراضي.

تواجه المصارف السعودية تحديات كما تنتظرها فرص عديدة للنمو في السنوات المقبلة. يكمن التحدي الأكبر في ازدياد المنافسة بين المصارف وبين المؤسسات غير المصرفية. فقد تمكنت الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية «فنتك» من تطوير منصات لتقديم القروض بطرق أسهل وأقل كلفة من المصارف، وقد بادرت مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» بإطلاق مبادرة «فنتك السعودية»، التي يتمثل أحد أهدافها بتأسيس منظومة متكاملة للتقنيات المالية. كذلك، تعتمد الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية على تقنية البلوكشين في تأمين عملياتها والتي تتميز بسرعة فائقة في تنفيذ المعاملات المالية. تتكامل هذه الخطوات مع التوجه العالمي والإقليمي نحو الخدمات الرقمية للوصول إلى شريحة أكبر من العملاء من جهة ولخفض التكلفة عبر الاستعانة بالتقنيات الحديثة من جهة أخرى وتتميز هذه الخدمات بالسرعة والرخص وسهولة الانتشار بين الأفراد، إذ تتمتع بالقدرة التقنية لإيجاد طرق بديلة للمؤسسات المالية لمساعدتها على تحقيق أهدافها عبر تطبيق البرامج المدعومة بالتقنيات الحديثة، وأبدت الشركات غير المالية رغبة للدخول السوق المالية غير النقدية، تسعى شبكات التواصل الاجتماعي للإستفادة من قاعدة مستخدميها للدخول إلى عالم الخدمات المالية. وفي هذا السياق، أسست شركة الاتصالات السعودية شركة خاصة للمدفوعات الرقمية لإطلاق تطبيق للهواتف الجوّالة بهيئة رقمية لتقديم خدمات مالية متنوعة. كما إن دخول مؤسسات مالية اجنبية كبيرة الى السوق السعودي سيؤدي الى زيادة المنافسة في بعض القطاعات مثل الصيرفة الاستثمارية وخدمات الشركات وإدارة الأصول. كذلك، سيؤدي قرار المركزي الأمريكي بوقف رفع الفوائد في العام الحالي إلى تدني هوامش الربحية للمصارف. فعادة ما تكون هناك فجوة زمنية بين رفع الفوائد على القروض ورفعها على الودائع، وقد استفادت المصارف من هذه الفجوة خلال السنة الماضية ولكنها قد تنعكس سلباً على هوامشها خلال الفترة المقبلة.

إلا أن أمام المصارف فرصاً كبيرة مرتبطة ببرنامج تطوير القطاع المالي الذي أطلقه مجلس الشؤون الاقتصادية العام 2017 والذي يركز على زيادة الادخار لدى الأسر السعودية عن طريق تطوير منتجات مخصصة

حقوق المساهمين

على الرغم من ارتفاع أرباح المصارف، إنخفضت حقوق المساهمين بنسبة 2.1 في المئة لتصل إلى 305 مليارات ريال نتيجة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتسوية الزكاة للسنوات المنصرمة.

فقد أدى تطبيق المعيار المحاسبي الرقم 9 إلى تكوين مخصصات إضافية بنحو 14.7 مليار ريال، أما تكلفة التسوية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل فقد بلغت 11.2 مليار ريال سعودي تدفع على خمس سنوات، وأيضاً كجزء من التسوية بدأت المصارف المحلية بدفع الزكاة بنسبة 10 في المئة من أرباحها بعد خصم عوائد السندات الحكومية في حين كانت تدفع نسبة 2.5 في المئة.

وقد سجلت ستة مصارف تراجعاً في حقوق المساهمين، أولها مصرف الراجحي بنسبة 13 في المئة يليه البنك السعودي للاستثمار بنسبة 6.3 في المئة.

في المئة. ■

أثر تطبيق المعيار المحاسبي وتسوية الزكاة على حقوق المساهمين

(مليون ريال ما لم يذكر العكس)

البنك	أثر تطبيق IFRS9	أثر تطبيق تسوية الزكاة	الإجمالي لكل مصرف	إجمالي حقوق الملكية	نسبة التغيير في حقوق الملكية (في المئة)	نسبة رأس المال الأساسي - الشريحة الأولى (في المئة)
الراجحي	(2.886)	(5.405)	(8.291)	48.554	-13	19.1
السعودي للاستثمار	(823)	(775)	(1.598)	13.439	-6	16.3
سامبا المالية	(2.522)	(1.816)	(4.338)	42.309	-5	22.1
الرياض	(2.125)	(787)	(2.912)	36.774	-5	16.1
ساب	(1.643)	(1.128)	(2.771)	32.463	-3	19.7
السعودي الفرنسي	(863)	(1.511)	(2.374)	30.812	-3	17.7
الأول	(461)	(100)	(561)	13.860	2	19.5
الأهلي التجاري	(1.309)	105	(1.204)	65.669	2	18.5
البلاد	(81)	(393)	(473)	7.833	3	12.9
الإنماء	(773)	0	(773)	21.298	5	19.9
العربي الوطني	(639)	1.113	474	26.492	6	16.5
الجزيرة	(636)	(551)	(1.188)	11.244	27	22.9
الإجمالي	(14.760)	(11.248)	(26.008)	350.748	-2	18.4

المصدر: القوائم المالية للمصارف المدرجة، مجموعة «الاقتصاد والأعمال»

مؤشرات مختارة لأداء المصارف السعودية

البنك	الأهلي	الراجحي	الرياض	العربي الوطني	السعودي الفرنسي	ساب	سامبا	الانماء	السعودي للاستثمار	الأول	البلاد	الجزيرة	اجمالي القطاع
القروض والسلف	267.496	234.063	151.025	121.038	120.632	111.749	114.829	83.685	58.517	57.767	50.593	40.897	1.408.464
نسبة التغيير	6%	0%	9%	6%	-1%	-6%	-3%	6%	0%	-9%	16%	3%	2.2%
الودائع	318.699	293.909	169.822	140.909	148.368	130.507	170.170	90.128	63.690	64.573	57.176	51.804	1.699.754
نسبة التغيير	3%	8%	10%	4%	-2%	-7%	1%	1%	-5%	-18%	20%	3%	2%
معدل القروض إلى الودائع	83%	80%	89%	86%	81%	85%	67%	93%	93%	89%	88%	79%	83%
استثمارات	118.090	43.063	47.993	27.857	28.372	34.570	66.350	18.399	24.638	16.069	6.466	24.052	455.919
نسبة التغيير	3%	18%	3%	-14%	12%	28%	4%	22%	13%	-4%	26%	18%	7%
صافي دخل عمولات خاصة	14.370	13.253	6.686	5.151	5.017	5.577	6.152	3.798	2.288	2.755	2.145	1.938	69.130
نسبة التغيير	5%	10%	13%	10%	7%	9%	7%	9%	5%	0%	23%	7%	8%
مخصص خسائر الائتمان	(1.347)	(1.531)	(928)	(998)	(910)	(259)	(156)	(393)	(247)	(1.167)	(490)	(102)	(8.529)
نسبة التغيير	-29%	-1%	-24%	-13%	83%	-74%	-46%	-30%	16%	4%	30%	-62%	-16%
صافي الدخل	10.830	10.297	4.716	3.312	3.307	4.926	5.529	2.517	1.459	1.130	1.111	1.000	50.134
نسبة التغيير	9%	13%	20%	9%	-6%	25%	10%	25%	3%	-15%	19%	17%	11%
العائد على الأصول	2.4%	2.8%	2.1%	1.9%	1.7%	2.8%	2.4%	2.1%	1.5%	1.4%	1.5%	1.4%	2.2%
العائد على حقوق المساهمين	16.5%	21.2%	12.8%	12.5%	10.7%	15.2%	13.1%	11.8%	10.9%	8.2%	14.2%	8.9%	14.3%
القيمة السوقية	168.000	179.400	72.840	36.840	46.587	59.175	78.600	36.420	14.130	20.164	17.280	13.874	743.310
مكرر الربحية - ضعف	15.51	17.42	15.45	11.12	14.09	12.01	14.22	14.47	9.69	17.84	15.56	13.87	15.12
السعر على القيمة الدفترية - ضعف	2.56	3.69	1.98	1.39	1.51	1.82	1.86	1.71	1.05	1.45	2.21	1.23	2.39
العائد النقدي	3.8%	3.8%	3.2%	6.1%	4.4%	5.0%	4.6%	4.1%	0.0%	0.0%	0.0%	3.0%	0.0%

(مليون ريال ما لم يذكر العكس)